

رأي اقتصادي



melhemmahmoud@hotmail.com

المستشار القانوني د. محمود ملحم

بالعودة إلى أربيع الزيت والدولة النفطية التي لا يوجد فيها نفط، خرج رئيس الجمهورية الراحل سليمان فرنجية عن صمته وقرر أن يجعل من لبنان دولة نفطية، ففتش وصال وأعلن فختم بطلب من د.زياد بيضون إعداد مذكرة موجزة عن الوضع النفطي في لبنان رغبة منه في تكوين فكرة عن الإمكانات النفطية للبلاد، وقد كان مقتنعا بأن لبنان يحوي كميات كبيرة من الغاز، وفي ضوء الطلبات التي تقدمت بها بعض الشركات العالمية والوقوف على اقتراحاته بهذا الشأن قرر المضي قدما في الملف، فكان أن استصدر في 31 تموز 1975 المرسوم 10537 القاضي بوضع موضع التنفيذ القانون المعجل، المحال إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 10095 تاريخ 11 نيسان 1975، أي قبل يومين فقط من اندلاع الحرب الأهلية. وقد رمى ذلك المرسوم إلى الترخيص لوزارة الصناعة والنفط بإعادة النظر في الامتيازات الممنوحة للتنقيب عن النفط واستثمارها لحساب الدولة. ولا يخفى على احد أن الرئيس كان مصمما وقتها لأن الإجراءات التي اتخذت كان لها الطابع الجدي، وفكر الناس وقتها في أن الغاز سيصبح بمثابة الشعب.

هكذا فإن الفرصة الذهبية التي سنحت للبنان في صيف 1975 لدخول لبنان نادي البلدان العربية المنتجة للنفط ضاعت مع اشتداد وطأة الحرب، دخلت بوساطة عين الرمانة على الخط وطلبت من مجلس الوزراء إحالة ملف النفط لتختم عليه مجددا «سري للغاية وممنوع من الاطلاع» وطوي ملف التنقيب عن النفط إلى ما بعد انتهاء الحرب في مطلع التسعينيات، وهي الفترة التي استقلت البوسطة من مهمتها مخلفة مئات الآلاف من الضحايا والدمار.

rabie_alrabie@yahoo.com - twitter @rabiealrabie

ربيع المطيري

التعاون والعمل الجماعي من الصفات التي كان المجتمع الكويتي يتميز بها منذ نشأته حينما كانت الحياة بسيطة وخالية من تعقيدات العصر الحديث وتشابك المصالح، كان هذا التعاون نابعا من الفطرة البشرية السليمة في التعاون على البر والتقوى.

وقد كانت اللجنة الأولى للعمل التعاوني في الكويت بتأسيس الجمعية التعاونية الاستهلاكية بمرسلة المباركية عام 1941 والتي انتقلت منها الفكرة لمدارس أخرى، ثم أصبحت أكثر جدية وشمولية بتأسيس جمعيات تعاونية في بعض الدوائر الحكومية حتى صدور القانون رقم 20 لسنة 1962 الخاص بالجمعيات التعاونية حيث تأسست في 1962/11/11 بمنطقة كيفان أول جمعية تعاونية، ثم اكتملت حبات عقد الحركة التعاونية

ضاعت معالم الآبار واخفت البوسطة الخرائط ليخرج بعدها الأستاذ اسعد رزق وبشكل مفاجئ متحدثا بالموضوع ومكلفا شركة «شلومبرجيه» بإجراء مسح زلزالي للمنطقة البحرية قبالة ساحل طرابلس واعداد بالأم في أن لبنان القريب دولة نفطية وقد ذكر في عدة مؤتمرات أن النفط موجود في المياه اللبنانية وبكميات تجارية استهلاكية وإمكانات استخراجية مشجعة.

هذا ما أكدته منذ العام 2002 الدراسة التي أعدتها شركة سبكتروم البريطانية، وغطت مجموع 39 خط زلزال وأظهرت أن كل العناصر الضرورية للعمل موجودة في المياه اللبنانية، خصوصا الجزء الشمالي منه ونكرت أنها على استعداد لبدء العمل وأن النفط حقيقة في لبنان لا وهم وأن النفط الموجود بكميات ضخمة جدا يكفي لسد حاجات لبنان لفترات طويلة جدا ومن الممكن أن تجعل هذه الثروة بلدا يمتاز بالسياحة دولة اقتصادية نظرا إلى صغر المساحة وقلة عدد السكان.

اختفت الشركة واختفت معها المخططات وختم على الملف «سري للغاية وممنوع من الاطلاع» وفجأة ظهرت بشيعة شركة «بي. جي. اس» النرويجية، ومعروف أن النرويج دولة نفطية لها تجربتها في هذا المجال، وتتمتع بخبرة عالية، وتم توقيع اتفاقية تعارف معها من أجل الاستفادة من خبراتها في مجال الاستكشاف والتنقيب. وكما العادة وتوصلت شركة «بي. جي. اس» من خلال دراسة أجرتها إلى وجود ملايين الإشارات «النفطية» مما يرفع نسبة احتمال وجود كميات تجارية إلى 50٪. وبحسب مهندس الشركة المشرف على حملة التنقيب هلع سمي، فإن هناك احتمالا لأن يمتلك لبنان محزونات تصل إلى 8

بوجود ما يقرب الآن من خمسين جمعية تعاونية عززت العمل التعاوني الكويتي، وحققت له المكانة المرموقة بشكله الراهن، والذي هو في الحقيقة نتاج طبيعي لما جبل عليه الآباء والأجداد من تعاون خلاق وتكاتف بناء، والحركة التعاونية في الكويت سجلها حافل بالعطاء حيث غدت حركة رائدة ذات ابعاد اقتصادية تساهم في دعم الصناعات الوطنية وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتخدم عموم المستهلكين في ربوع الكويت كما لا ننسى دورها المشرف أثناء الاجتياح العراقي.

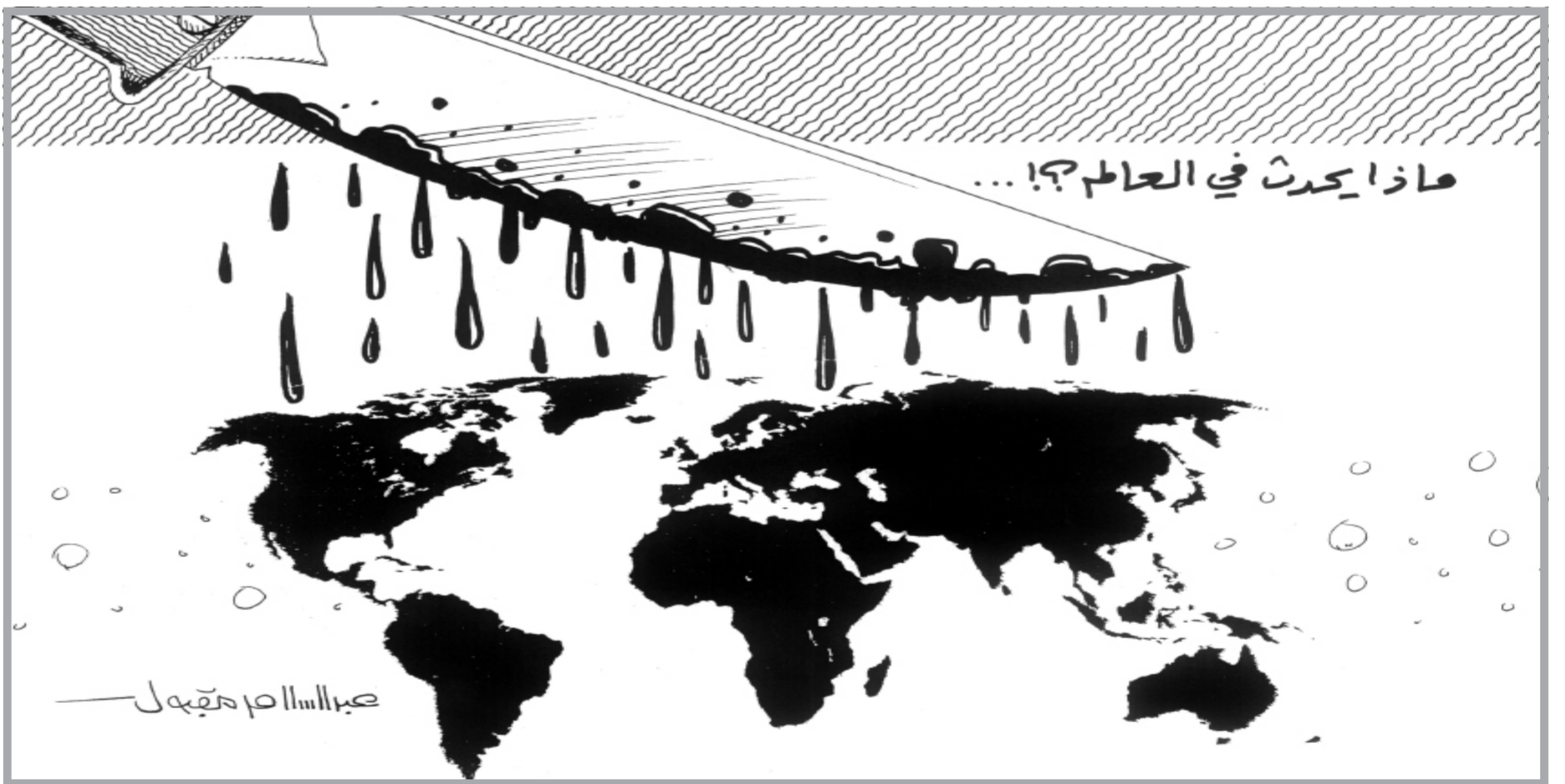
والحقيقة المؤلمة أن ثوب هذه الحركة التعاونية الناصع البياض قد شابه في السنوات الاخيرة الكثير من الشوائب التي لطخت نقاءه ببقع سوداء من أطماع بعض أصحاب النفوس المريضة والذمم

مليارات برميل. يعني حاجات لبنان لسنوات طوال، يعني سد العجز، يعني عودة لبنان المغترب، يعني سويسرا الشرق، عودة الخبرات، عودة لبنان الأخضر، عودة بيروت تكتب وبغداد تطبع، عودة الأرز والتلج، عودة الفصول وقد خلصت الدراسة إلى وجود كميات من النفط في المياه الساحلية الممتدة من البترون إلى صيدا، كما أثبتت الدراسة ان الشروط والعوامل الجيولوجية التي تحكم وجود النفط في منطقة معينة أصبحت محددة، وهي غطاء رسوبي كثيف يتنوع بين صخور صلبة مشققة او ذات مسام عالية وصخور طينية ذات وجود عضوي عال، عاد الأمل إلى لبنان.

ولكن في هذا المضمار كم نتمنى أن تكون العودة موفقة، كم أتمنى أن يكون كلام الخبير النفطي المستشار د.صادق ملحم في غير محله، عندما قال لي ان لبنان كان دولة نفطية دون نفط وسيبقى كذلك. لأن تجربة المستشار حديثة العهد، فكيف يستخرج النفط من البحر والطوائف والأحزاب والرؤساء والوزراء والنواب يتخاصمون على تعيين لجنة بسيطة بشروط شبه تعجيزية مفصلة على جسم فلان وفلان؟!

فكيف يكون لبنان دولة نفطية ونحني مخزوناته في عرض البحر في الوقت الذي فيه الدولة تقف حائرة عن حماية مواطنيها. كيف يكون لبنان دولة نفطية والصراعات والنزاعات والمحسوبيات موجودة؟! إن لبنان لم ولن يكون دولة نفطية في القريب العاجل إلا إذا حدثت معجزة ووقف جميع السياسيين في لبنان جنبا إلى جنب حاملين لافتات كتب عليها نريد لبنان دولة نفطية.

العرضة الذين لم يجدوا ما يردعهم ويردهم عن غيهم، فرغم حل الكثير من مجالس إدارات الجمعيات وإحالة أحيانا بعض أعضائها للنزاهة إلا أن ذأبهم في التعدي على الأموال والتكسب غير المشروع مازال مستمرا والسبب عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمعيات والتي تصل أحيانا للسجن سنتين وغرامات مالية كبيرة..ولكن كما قيل من أمن العقوبة أساء الأدب. ما نتمناه أن يتم تفعيل القوانين ومحاسبة كل من أجرم بحق الوطن والمواطن واستعباده ليجد الشرفاء فرصتهم في تقديم أفضل الخدمات للناس من خلال هذا الصرح الاجتماعي الحيوي فقد آن الأوان ليعود لثوب الحركة التعاونية بياضه الناصع.



إشارة



منصور الهاجري

الحقيقة شيء عظيم مثل الموج الكبير، لا يستطيع أن يعترف بالحقيقة إلا من يستطيع أن يواجه الخصم. الإنسان العظيم هو صاحب الحق والمقتدر على مواجهة الآخرين بما لديه من حقائق، خاصة ان الحقيقة ليس كل إنسان يستطيع أن يواجهها، إلا من كان أهلا للحق والقول الطيب.

وقد أثلج صدري التصريح الأخير لوكيل وزارة الإعلام الشيخ سلمان الحمود يوم الأحد الماضي عندما قال انه متنازل عن جميع المخصصات التي تعطى للوكلاء وهو في استغناء عن تلك المخصصات وهذه هي المرة الأولى التي يسجلها التاريخ مثل هذا الرجل الوقور ولم يسبقه عليها أحد، مخصصات مالية كثيرين يسعون للحصول عليها وواحد بقناعة ذاتية يتنازل عنها للوزارة.. يحفظها التاريخ لك يا أبا صباح.

والحقيقة انك الرجل المناسب للمكان المناسب، لم يخطئ من أتى بك إلى وزارة الإعلام وكيلا ويشهد الله انك مخلص في عملك بكل ما أوتيت من علم ومن مال وشخصية لست بالشخصية

التقليدية وانما أنت القاعدة الحقيقية للعمل الجاد للرجل المخلص المتفاني، شكرا لشخصك الكريم ولعملك الدؤوب للنهوض بالإعلام الكويتي إلى مصاف الإعلام العالمي والعربي، لقد وضعت النقاط على الحروف وجسدت العمل الإعلامي الشريف بشخصك الكريم، ولن نوفيك حقا مهما قلنا وتكلمنا وكتبنا.

إن تنازلك عن العلاوات والمستحقات والمخصصات التي تمنح للوكلاء ما هو إلا دليل على شألك وعملك وأخلاصك.

لقد لمسنا في الآونة الأخيرة ما قمت به من تدوير بين جميع القطاعات في وزارة الإعلام ولم تسمح للمحسوبية بأن تتدخل في عملك - ولقد وضعت المرهم على الجرح لكي يشفى.

سعادة الوكيل، ما أكتبه ليس تملقا أو تزلفا لكي أحصل على منصب أو احتل مكانا آخر بوزارة الإعلام، ولكن هذه الحقيقة، وأتمنى من الله ان يوفقك ويزيدك صحة وعافية. ويا ليت الخطوة التي اتخذتها تكون نبهرا وسراجا

للآخرين الذين يركضون ويهرولون وراء المال.. وكما يقولون ان «الفلوس وسخ دنيا وان الأعمال الصالحة هي الباقية»، سجل يا تاريخ الكويت هذه الخطوة المجيدة لأبي صباح وكيل الإعلام، وعسى الله ان يجعل عملك الطيب في ميزان حسناتك ويساعدك ويقدر على العمل في وزارة الإعلام..

ولا أنسى سعادة وزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح الشاب الطموح والذي بدأ بالإصلاح ومعه يا أبا صباح سعادة الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح.

نبنني كما كانت أوألثنا تبني

ونفعل مثلما فعلوا

ويقول شاعر آخر:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا
إن نذكرك باق والتاريخ يسجل لكما أيها الشيخان ما تقومون به من إصلاح.
فمزيدا من الإصلاح والتقدم والنهوض بالإعلام الحر.

دلو صباحي



almesfer@hotmail.com

عبدالله المسفر العدواني

افهم عاد يا عبيد!

ما حدث في اجتماع الأغلبية في ديوان النائب خالد الطاحوس قبل يومين بشأن استجواب وزير المالية مصطفى الشمالي المقدم من النائب عبيد الوسمي ودمجه مع الاستجواب المقدم للوزير نفسه من قبل النواب مسلم البراك وخالد الطاحوس وعبدالرحمن العنجري، وتنازل النائب البراك للنائب الوسمي ليكون أحد مقدمي الاستجواب أمر يعكس مدى حرص نواب الأغلبية على المصلحة العامة وعدم السعي إلى شهرة أو كتابة تاريخ ومجد شخصي وهنا نخص النائب البراك لموقفه المشرف والحريص على مصالح الشعب.

ما حدث هذا يجعلنا نوجه حديثنا للنائب الوسمي ونؤكد له أن المشورة مفيدة وفي مصلحة الجميع وتنازل البراك لك لتكون أحد مقدمي الاستجواب خير دليل على ذلك ومن المفترض أن تقدر هذا الموقف وتبادر في القادم من الأيام إلى أن تسلك نفس السلوك.

ونقول أيضا إن دور النائب ليس هو تقديم الاستجوابات فحسب ولكن من المفترض التنسيق والنزول على رأي الأغلبية وتهميش تجسيد البطولات والسعي للمصالح العام.. نعم استجواب الوزير الشمالي استجواب مستحق ولكن لابد أن يكون الاستجواب مفيدا ويتعرض لمحاوَر جوهريّة تستحق المناقشة وربما طرح الثقة، فالنائب دوره أن يراعي مصالح الدولة والشعب قبل أي شيء.

هذه المرحلة التي نعيشها في البلاد تتطلب منا جميعا أن نجمع الشتات والأنا نسعى لتسجيل المواقف بقدر ما نسعى لإحكام صوت العقل حتى لا تضعف الآليات ونخرج من مثل هذه الاستجوابات بخفي حنين، وإحكام مسلم البراك لصوت العقل هذا يزيد أماننا جميعا ويعلي من شأنه ويرفع قدره لدينا، فشكرا للبراك الذي اتخذ هذا الموقف وهمش دوره الإيجابي والفعال من أجل أن يكون لدينا استجواب شامل كامل مستحق وبقوة.

وهنا نقول للنائب عبيد الوسمي نرجو أن تكون تعلمت من موقف البراك واستفدت منه وأيقنت أنه لا أحد يقف أمامك أو يعترض دورك الرقابي والتشريعي، وأن الأغلبية مع المصلحة العامة دون مزيدة على أحد أو ضد أحد.. افهم عاد يا عبيد.

نوافذ



nasser@behbehani.info

د. ناصر بيهباني

رفاهيتنا مهددة

هل الرفاهية تهمة أم ميزة؟ هذا السؤال أطرحه كونه الصفة التي تتحدث بها الشعوب عننا في الكويت، ولا بد من الإجابة عنه بالشفافية المطلقة. من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فإن أردت أن تضرب مثلا على استقرار شعب، فانظر إلى رفاهيته، ولذلك تجد أن الدول المتقدمة تظهر رفاهية شعبها علنا حتى وإن كانت إمكاناتها المادية أقل من إمكاناتنا.

وفي الكويت ارتبطت الرفاهية عندنا بالاستقرار السياسي، فمثلا نحن لسنا الدولة الوحيدة الغنية في العالم، ولكننا من الدول الغنية القلائل التي تنعم بوجود ديموقراطية وتعددية ومؤسسات مجتمع مدني، وبالنظر مثلا إلى ليبيا إبان حكم القذافي، فهي من أغنى الدول وعدد سكان أيضا قليل، ولكن شعبها لم يكن ينعم بالرفاهية.

وهذا كان ناجما عن خلل سياسي كبير بسبب هيمنة رجل واحد على مفاصل السلطة وإقصاء الآخرين والتنكيل بهم. وهذا يعني أنه من حيث المبدأ، ليس كل دولة غنية هي مرفهة بالضرورة.

وبالمقابل كما أسلفنا فهناك دول إمكاناتها المادية أقل ولكن شعبها يعد مرفها، أي أن الرفاهية المادية مقترنة بالرفاهية السياسية.

الرفاهية مؤشر حضاري وليس تهمة كما تظنها بعض الشعوب التي تتمتع بثروات أفضل من ثروتنا ولكن حكوماتها تسلبها رفاهيتها. وتكاد لا توجد دولة عربية فقيرة، ولكن هناك خلل سياسي كالفساد والقمع الذي يجرم الشعوب من حقها في الرفاهية. وفي كل الأحوال أردت من هذا طرق هذا الموضوع، التنويه بضرورة أن نتمسك برفاهيتنا في مواجهة من يريد ان يسلبها منا.

في الماضي القريب، كان المواطن الكويتي يسافر لقضاء الصيف في الخارج (مرفها)، وباله مرتاحا وذهنه خال من أي منغصات. أما اليوم، فهو

يسافر وقلبه على «الديرة» بما فيها من مشاكل مؤسفة.. سواء ما يتركه أعضاء مجلس الأمة من «حرائق» وراءهم في البرلمان، أو ما تقتتره الأيادي العابثة من حرائق فعلية على أرض الواقع، أصبحت تهدد رفاهيتنا.